

الأداء والإستقرار المالي للبنوك الإسلامية في ظل وبعد الأزمة المالية العالمية 2008 (البنك الراجحي للإستثمار السعودي كنموذج 2008-2015)

Performance and financial stability of Islamic banks in light of and after
the global financial crisis 2008

Al Rajhi Saudi Investment Bank as a model (2008-2015)

- د. قطاف عبدالقادر /المركز الجامعي أفلو: guettafaek@yahoo.fr
- د. فيروز زروخي /جامعة الشلف: fairouzma@yahoo.fr
- أ. عبيد فريد زكرياء / جامعة الجزائر : zakifarid417@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2019/04/03 تاريخ القبول للنشر: 2019/04/30

ملخص:

يعد دراسة موضوع الأداء والإستقرار المالي للبنوك الإسلامية مقياسا حقيقيا لمدى نجاعتها في تحقيق أهدافها فهذا النجاح يجمع بين مركبين هما الكفاءة والفاعلية في تعزيز دورها وضمان البقاء والاستقرار لها، وقد حاولنا من خلال هذه الدراسة هو التعرف على الاداء المالي للبنوك الإسلامية في ظل وبعد الأزمة المالية العالمية 2008 وركزنا في دراستنا على (البنك الراجحي للإستثمار السعودي كنموذج) بإعتباره يتصدر البنوك الإسلامية العربية من حيث حجم الأصول التي بلغت حوالي 82 مليار دولار بنهاية العام 2014، وهي شكلت حوالي 14% من مجمل أصول القطاع البنكي الإسلامي العربي، ويحتل هذا البنك المرتبة السادسة بين البنوك العربية من حيث حجم الأصول.

من خلال النتائج المحصل عليها بعد عملية حساب أهم مؤشرات تحليل الاداء المالي والمتمثلة بالربحية والسيولة والملاءة المالية وتوظيف رأس المال ان نسبة النمو بمعدل طيلة فترة الدراسة بلغ كمتوسط لها ما يقارب 9%.

الكلمات المفتاحية: الأداء؛ الأداء المالي؛ البنوك الإسلامية؛ الأزمة المالية العالمية.

Abstract :

The study of the financial performance of Islamic banks is a real measure of their effectiveness in achieving its objectives, This success combines two compounds are efficient and effective in enhancing its role and ensure its survival and stability, We tried through this study is to identify the financial performance of Islamic banks in the light of the global financial crisis.

in 2008 In our study we focused on (Al-Rajhi Bank Investment Bank as a model) as the top Arab and Islamic banks in terms of asset size, which reached about

\$ 82 billion by year-end 2014, That accounted for about 14% of the total Arab Islamic banking sector assets, this bank occupies sixth place among Arab banks in terms of asset size.

Through the results obtained after the process of calculating the most important of financial performance indicators that represented by profitability, liquidity and solvency and deploy capital . The growth rate between the two periods have averaged nearly 09%.

Keywords: performance, financial performance, Islamic banks, the global financial crisis.

تمهيد :

إن المتأمل في مجريات الأزمة المالية العالمية التي انطلقت في أواخر سنة 2007 من أمريكا وانتشرت إلى باقي أنحاء العالم، يجد أنها أزمة حقيقية غير مفتعلة وغير متوقعة، حيث تعتبر الأسوأ من نوعها منذ زمن الكساد الكبير سنة 1929 وقد عصفت بأكبر الاقتصاديات في العالم عقب انهيار وإفلاس أكبر المؤسسات المالية الدولية في أمريكا وأوروبا، كما أنها شكلت أكبر صدمة في القطاع المالي الأمريكي وفي ظل هذه الأحداث لاحظ الجميع وعلى رأسهم أهل الاختصاص أن الطرح الإسلامي حول الأزمة المالية العالمية يحظى بصدى واسع لتقديم علاج يخرج الاقتصاد العالمي من أزيمته، ففي وقت تتوالى فيه ضربات الأزمة المالية على الكثير من البنوك التقليدية فإن تأثيرات هذه الأزمة على البنوك الإسلامية كانت ضئيلة، مقارنة بالبنوك الأخرى حيث حقق النظام المالي الإسلامي نجاحا ملحوظا في مواجهة أزمة السيولة واستطاعت مصارفه زيادة رؤوس أموالها واستقطاب المزيد من الزبائن مما دفع بالاهتمام بالصناعة البنكية الإسلامية من قبل العديد من المؤسسات المالية العالمية الشهيرة، وبعض الدول الأوروبية التي بدأت بإنشاء فروع إسلامية أو بتقديم منتجات وخدمات مصرفية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، من خلال ما سبق يمكن طرح الاشكال الرئيسي التالي :

كيف يمكن تقييم الأداء والاستقرار المالي للبنوك الإسلامية في ظل وبعد الأزمة المالية العالمية 2008 ؟

للإجابة على الاشكال المطروح حاولنا في هذه الورقة البحثية التطرق الى المحاور التالية :

المحور الاول : التأصيل النظري للأزمة الرهن العقاري "2008" ؛

المحور الثاني : مؤشرات التقييم المالي للبنوك الإسلامية في ظل تداعيات الازمة المالية العالمية

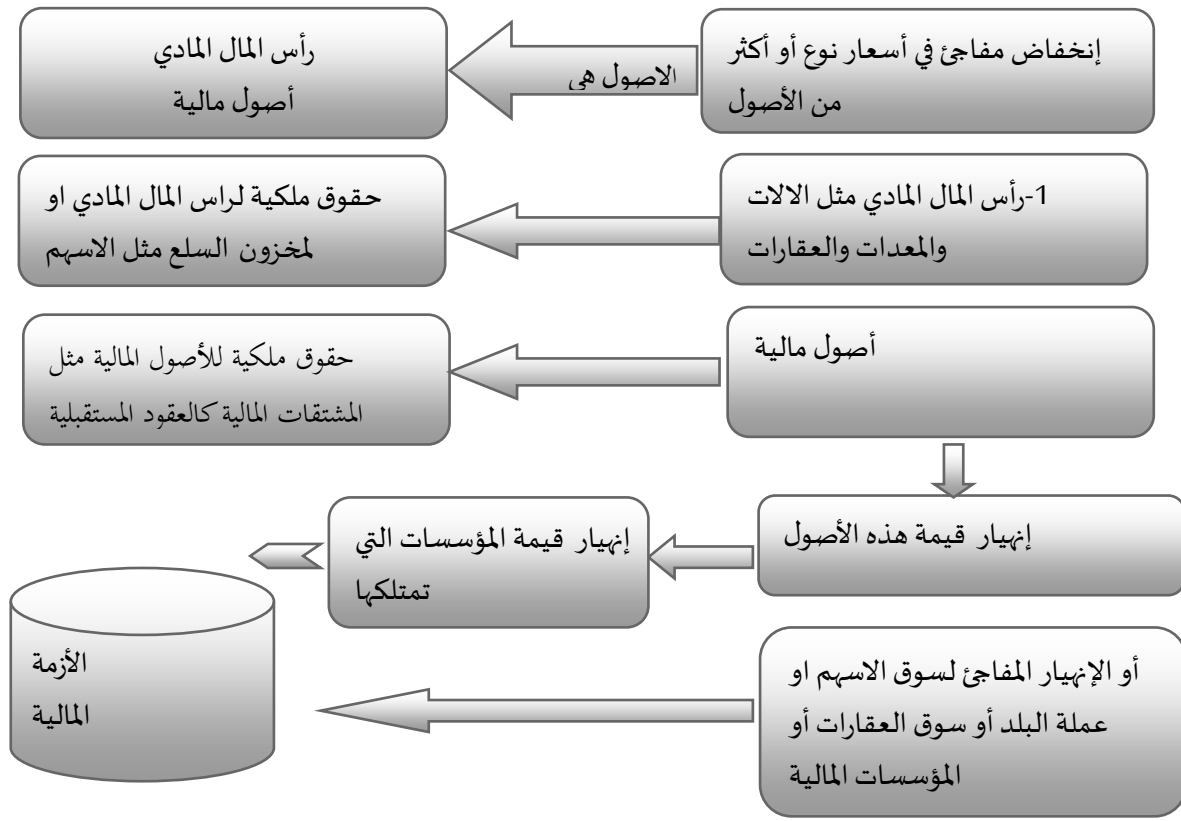
المحور الثالث : دراسة نموذج تقييم الأداء والاستقرار المالي البنك الإسلامي الراجحي للإستثمار السعودي (2015-2008)

المحور الاول : التأصيل النظري للأزمة الرهن العقاري "2008"

المدخل الأول : أزمة الرهن العقاري 2008:

أولا : مفهوم الأزمة المالية: « تدهور أو انخفاض مفاجئ في طلب المستثمر على الأصول المالية، التي تلعب دوراً هاماً في الاقتصاد القومي والانخفاض الناتج عن ذلك في سعر الأصل يقلل من النشاط الاقتصادي الكلي

مباشرة، من خلال تأثيره على قرارات المستهلكين الأفراد والشركات، وبشكل غير مباشر من خلال تأثيراته على أسعار باقي الأصول الأخرى، والموازنات المالية للوسطاء الماليين مثل البنوك⁽¹⁾. ومنه يمكن القول أن الأزمة المالية تحدث عندما تصل بعض البنوك الكبرى لوضعية عدم كفاية موجوداتها لتغطية مطالبها (الأصول لا تكفي لتغطية الخصوم) تكون في حاجة إلى السيولة لتغطية ودائع عملائها والقيام بدورها المعتاد في تمويل الاقتصاد، عموماً تقوم المؤسسات المالية بإقراض بعضها البعض ولكن في حالة فقدان الثقة فإنها تتوقف عن هذه الممارسات خشية عدم وفاء المقترضين بالتزاماتهم. من خلال ما سبق يمكن تلخيص الأزمة المالية في الشكل التالي: الشكل رقم (1) يوضح ماهية الأزمة المالية

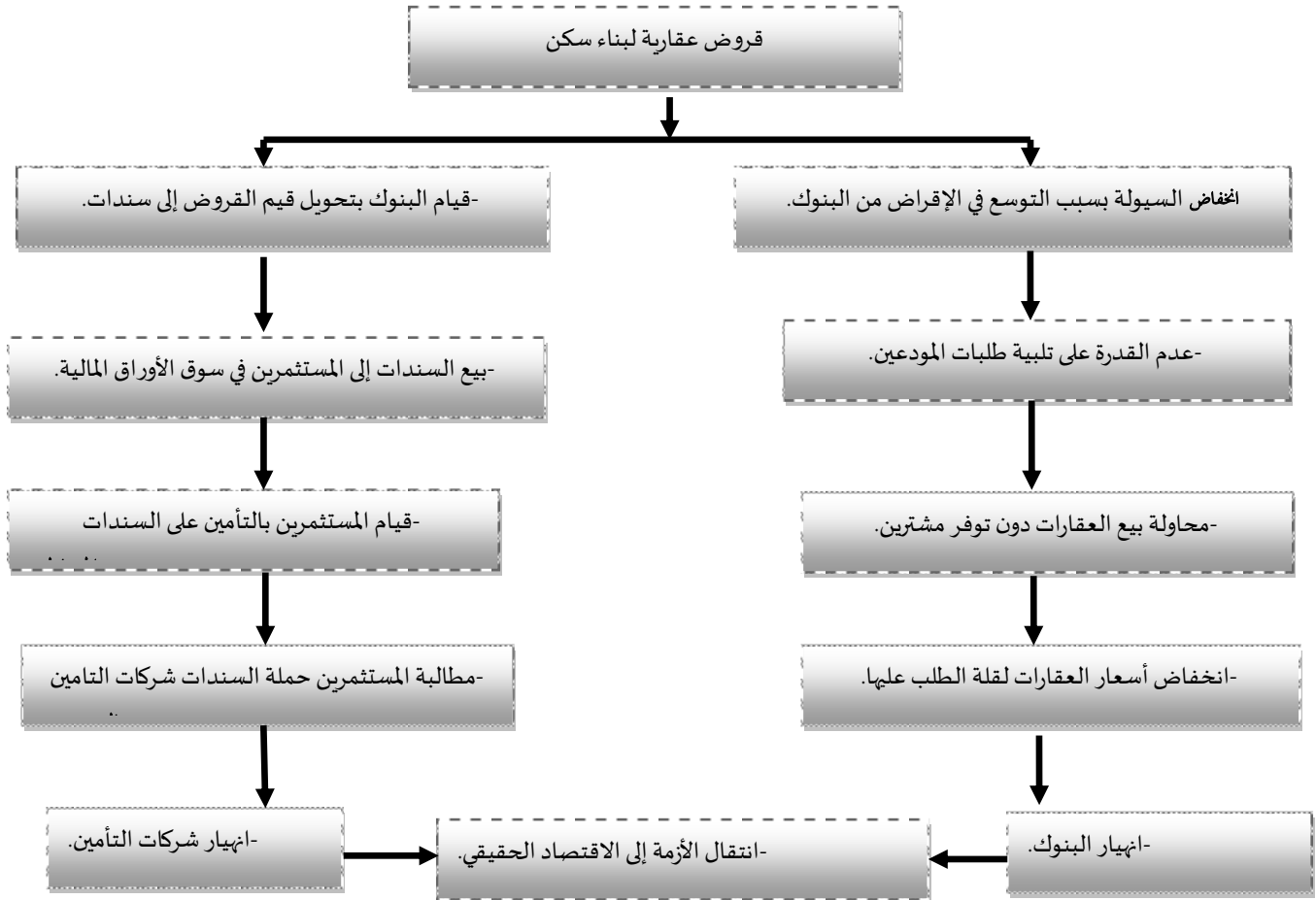


المصدر: مفتاح صالح، "الأزمة المالية العالمية" أبحاث إقتصادية وإدارية، العدد الثامن، ديسمبر 2010،
جامعة بكرة، ص 3

ثانياً: تقديم أزمة الرهن العقاري: بدأت الأزمة كنتيجة للتوسع في تسويق العقارات لمحدودي الدخل في الولايات المتحدة الأمريكية دون مراعاة للحدود الائتمانية السليمة، وبشروط تبدو سهلة للوهلة الأولى ولكن بعقود كانت صياغتها بمثابة فخ لمحدودي الدخل فقد كانت في مجملها التفاف علي قوانين الدولة والحد الائتماني، حيث تضمنت العقود نصوصاً تجعل القسط يرتفع مع طول المدة، وعند عدم السداد لمرة واحدة

تؤخذ فوائد القسط 3 أضعاف عن الشهر الذي لم يتم سداده، فضلاً عن وجود بنود في العقود ترفع الفائدة عند تغييرها من البنك الفيدرالي الأمريكي، فيما يسمى بالرهن العقاري (2) ذي الفائدة القابلة للتغيير (3)، حيث ارتفعت أعباء قروض العقارات التي التزموا بها بالإضافة إلى القروض التي تشكل قيمة العقارات ضماناً لها فامتنع الكثيرون عن السداد بعد أن أرهقتهم الأقساط المتزايدة لتبدأ أسعار العقارات في الإنخفاض (4). ومع استمرار هذا الوضع على مدى سنوات عديدة شجع ذلك البنوك وشركات التمويل العقاري في أمريكا علي توريق هذه المديونية العقارية في شكل أسهم وسندات حملت درجة مرتفعة من التقويم المالي بحيث دخلت في المحافظ الاستثمارية لبنوك أوروبا وبنوك شرق آسيا في الدول ذات الفوائض المالية الضخمة، استناداً إلى أن هذه الأسهم والسندات تعكس ملكية عقارية قوية ضامنة للسداد، وفي ظل تزايد مخاطر عدم السداد قامت البنوك وشركات العقارات ببيع ديون المواطنين في شكل سندات لمستثمرين عالميين بضمان العقارات، الذين لجأوا بدورهم -بعد أن تفاقمت المشكلة- لشركات التأمين التي وجدت في الأزمة فرصة للربح بضمان العقارات فيما لو امتنع محدودي الدخل عن السداد، من خلال ما سبق يمكن توضيح طبيعة أزمة الرهن العقاري الأمريكي في الشكل الموالي :

الشكل رقم (2) يوضح طبيعة أزمة الرهن العقاري الأمريكي



المصدر: بوعشة مبارك، " الأزمة المالية: الجذور، الأسباب والأفاق"، مداخلة مقدمة الى الملتقى العلمي الدولي حول الازمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس - سطيف- ايام 20-21 أكتوبر 2009 ص 6.

المحور الثاني: مؤشرات التقييم المالي للبنوك الإسلامية في ظل تداعيات الازمة المالية العالمية.
المدخل الأول: مؤشرات تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية.

الأداء المالي يعبر عن عملية التي يتم من خلالها اشتقاق مجموعة من المؤشرات سواء كانت كمية ونوعية حول نشاط أي مشروع إقتصادي مما يسهم في تحديد اهمية الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع وذلك من خلال القوائم المالية ومصادر أخرى، وتعد هذه النسب المالية من اهم الادوات التي تعتمد عليها الادارات في تحليل القوائم المالية للوقوف على مدى سلامة المركز المالي وربحية المؤسسات ومعرفة وضع سيولة البنك وموقف الأموال المتاحة للتوظيف، فضلا عن ملء رأس المال والربحية في هذه البنوك، وبالتالي يمكن إيجاز هذه المؤشرات لتقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية وفق ما يلي:

1- نسب الربحية: هي تعبر عن العلاقة بين الأرباح التي تحققها المؤسسة والإستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح، وتبين هذه النسبة قدرة البنوك على توليد الأرباح من العمليات التي تقوم بها حيث تتضمن نسب الربحية مؤشرات عدة من أهمها: (5)

1-1: معدل العائد على الودائع = [صافي الأرباح (بعد خصم الضرائب) / إجمالي الودائع] * 100

2-1: معدل عائد السهم = [صافي الأرباح / عدد الاسهم] * 100

3-1: نسبة هامش الربح = [هامش الربح / إجمالي الموجودات] * 100

4-1: نسبة العائد على الموارد = [صافي الأرباح / (إجمالي الودائع + حق الملكية)] * 100

5-1: معدل العائد على حق الملكية = [صافي الأرباح / حق الملكية] * 100

6-1: معدل العائد على رأس المال المدفوع = [صافي الأرباح (بعد خصم الضرائب) / رأس المال المدفوع] * 100

2- نسب السيولة:

هي تلك النسب التي تقيس مقدرة المؤسسات البنكية على الوفاء بالالتزامات قصيرة الاجل مما لديها من نقدية، كما يتوجب على البنك توفير جزء من موارده يكون على شكل نقد سائل لمواجهة توقع حدوث سحب كبير من المودعين، وهناك مؤشرات كثيرة للسيولة من أهمها: (6)

1-2: نسبة الإحتياطي القانوني = [الأرصدة لدى البنك المركزي / إجمالي الودائع] * 100

2-2: نسبة السيولة القانونية = [النقدية + شبه النقدية] / إجمالي الودائع * 100

3-2: نسبة النقدية إلى إجمالي الموجودات = [النقدية + المستحق على البنك / إجمالي الموجودات] * 100

3- نسب توظيف الأموال:

هذه النسب تقيس مدى قدرة البنك على التوظيف الامثل للموارد المتاحة ، ويتم التعرف عليها بالمؤشرات التالية (7) :

3-1 : معدل توظيف الموارد = [التمويل والاستثمار / الموارد المتاحة] * 100

3-2 : معدل توظيف الودائع * = [التمويل والاستثمار / إجمالي الودائع] * 100

3-3 : معدل تشكيلة توزيع توظيف الموارد بين صيغ واساليب التمويل والاستثمار (المربحة ، المضاربة ، المشاركة ، السلم ، الاستصناع الاجارة الخ والتي وفق نسب معينة كل على حدى .

3-4 : نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع = [إجمالي القروض / إجمالي الودائع] * 100

3-5 : نسبة إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الموجودات = [إجمالي الإيرادات / إجمالي الموجودات] * 100

4- نسب ملاءة رأس المال : تبين ملاءة رأس المال في أي بنك مدى توفر الاموال لمواجهة احتياجات البنك من الأصول الثابتة فضلا عن مواجهة المخاطر المحتملة من إستخدام الأموال ، لذا فإن الحفاظ على ملاءة رأس المال في أي بنك يعد من الأمور الضرورية لزيادة ثقة المودعين وهناك مؤشرات كثيرة لقياس ملاءة رأس المال من أهمها : (8)

4-1 : نسبة حق الملكية الى الاستثمارات المالية = [حق الملكية / إجمالي الاستثمارات في الأوراق] * 100

4-2 : نسبة حق الملكية إلى إجمالي الموجودات = [حق الملكية / إجمالي الموجودات] * 100

4-3 : نسبة حق الملكية إلى إجمالي القروض الممنوحة = [حق الملكية / إجمالي القروض الممنوحة] * 100

4-4 : نسبة حق الملكية إلى إجمالي الودائع = [حق الملكية / إجمالي الودائع] * 100

المحور الثالث:دراسة نموذج تقييم الأداء والإستقرار المالي للبنك الإسلامي الراجحي للإستثمار السعودي (2015-2008)

المدخل الأول :تقييم الأداء المالي للبنك الإسلامي الراجحي للإستثمار السعودي (2015-2008)

سنحاول من خلال هذه الدراسة تحليل واقع وتطور اعمال للبنك الراجحي للاستثمار في السعودية من خلال البنود الممثلة في الميزانية العامة وحساب معدلات النمو الحاصلة خلال مدة الدراسة (2015-2008) مقسمة بالتقسيم التالي :

- من سنة 2008 – 2011 تمثل فترة تطور الوضع المالي في ظل الازمة المالية العالمية 2008.

- من سنة 2012 – 2015 تمثل فترة تطور الوضع المالي بعد الازمة المالية العالمية 2008.

1- تأثير الأزمة المالية العالمية على إجمالي التمويل والاستثمارات :

تحسب بالعلاقة التالية : إجمالي صافي الاستثمارات = متاجرة + بيع بالتقسيط + استصناع + مربحة + متنوعة ، من خلال العلاقة يمكن ابراز التطور الحاصل في هذا البند وفق الجدول التالي :

جدول رقم (1) تطور معدلات النمو في إجمالي التمويل والاستثمارات للبنك الراجحي للاستثمار في السعودية (2015-2008)

مجلة البحوث القانونية والاقتصادية

الأداء والإستقرار المالي للبنوك الإسلامية في ظل وبعد الأزمة المالية العالمية 2008
(البنك الراجحي للإستثمار السعودي كنموذج 2015-2008)

الفترة	السنوات	إجمالي التمويل والاستثمارات (مليون ريال سعودي)	معدل الزيادة/النقصان مقارنة بالسنة الماضية V(N)/V(N-1)	معدل النمو لكل فترة %
المالية 2008 في ظل الازمة	2008	144003,524	/	%07.56
	2009	139286,715	0,9672	
	2010	148952,109	1,0693	
	2011	179198,111	1,2030	
المالية 2008 بعد الازمة	2012	212484,007	1,1857	(%0.14)
	2013	226386,283	1,0654	
	2014	205939,960	0,9096	
	2015	211567,868	1,0273	
		إجمالي معدل النمو Islamic Banks%		%05.64

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات التقارير السنوية للبنك الراجحي في السعودية (2008-2015)

شهد مؤشر إجمالي التمويل والاستثمار في للبنك الراجحي للاستثمار في السعودية تذبذباً في معدل النمو أي في ظل الأزمة المالية أين عرف إنخفاض موجب في قيمة إجمالي التمويل والاستثمار إذ بلغ قيمته في سنة 2009 نحو (139286 مليون ريال سعودي) مقابل (144003 مليون ريال سعودي) في سنة 2008 بمعدل نمو موجب خلال فترة الأزمة المالية بلغ 07.56% أين عرف إنخفاض بمعدل موجب قدر بـ: 06.84% مقارنة بالفترة السابقة للأزمة وهذا راجع الى:

- نقص السيولة في الربع الثالث من العام 2008 و انتهاء بالتراجعات الحادة التي حصلت في الأسواق المالية على جميع الأصعدة؛

- التأثيرات السلبية على أداء الإقتصاد العالمي وما تبعه من أثار على البنوك في المملكة العربية السعودية . وتبعه تذبذب بعد ذلك في إجمالي التمويل والاستثمار للبنك الراجحي للاستثمار في المملكة العربية السعودية حقق معدل نمو سالب بلغ 0.14% ، بحيث بلغت أقصى قيمة لهذا البند في السنة المالية 2015 نحو (211567 مليون ريال سعودي).

وعليه بلغ معدل النمو الاجمالي لإجمالي التمويل والاستثمارات للبنك الراجحي للاستثمار في السعودية طيلة مدة الدراسة (2015-2008) 05.64%

2- تأثير الأزمة المالية العالمية على صافي الأرباح : يمكن إبراز التطور الحاصل في هذا البند وفق الجدول التالي :

جدول رقم (2) تطور معدلات النمو في صافي الأرباح (بعد الضريبة) للبنك الراجحي الإسلامي للإستثمار (2008-
(2015

الفترة	السنوات	صافي الأرباح (بعد الضريبة) (مليون ريال سعودي)	معدل الزيادة / النقصان مقارنة بالسنة الماضية $V(N)/V(N-1)$	معدل النمو لكل فترة %
في ظل الأزمة المالية 2008	2008	6524,604	/	04.18%
	2009	6767,228	1,0371	
	2010	6770,829	1,0005	
	2011	7378,268	1,0897	
بعد الأزمة المالية 2008	2012	7884,706	1,0686	3.29% (°)
	2013	7437,987	0,9433	
	2014	6836,172	0,9190	
	2015	7130,075	1,0429	
إجمالي معدل النمو Islamic Banks %				01.27%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات التقارير السنوية للبنك الراجحي في السعودية (2008-
(2015

لقد شهد معدل نمو صافي الأرباح للبنك الراجحي للإستثمار في السعودية تراجع خلال المدة الدراسة إذ بلغ في الفترة الأولى بلغت 04.18% كما عرف هذا البند في السنة المالية 2013 تراجع طفيف في قيمة صافي الربح إذ بلغ (7437 مليون ريال سعودي) بمعدل تقارب يقدر ب(0.94) عن السنة المالية 2012. وهذا راجع إلى سببين هما:

- إنخفاض في المعدل الإستثمار للبنك قيد الدراسة وهذا ما أظهرته النتائج المبينة في الجدول السابق .
- إنخفاض معدل دخل العمليات أي إجمالي الإيرادات إذ عرف هو إنخفاض خلال فترة الأزمة إذ بلغ معدل نمو 05.73%.

أما الفترة الثانية فقد عرف البنك الراجحي تراجع في معدل النمو إذ بلغ نحو (03.29%) وهذا راجع إلى الأحداث التي تحيط بالمملكة العربية السعودية وإلى التأثير السلبي على أداء الاقتصاد الوطني وعلى إقتصاديات المنطقة وعليه بلغ معدل النمو صافي الأرباح (بعد الضريبة) للبنك الراجحي للإستثمار في السعودية طيلة مدة الدراسة (2015-2008) 01.27%.

3- تأثير الأزمة المالية العالمية على حقوق الملكية (حقوق المساهمين): يمكن إبراز التطور الحاصل في هذا البند وفق الجدول التالي

جدول رقم (3) تطور معدلات النمو في حقوق الملكية للبنك الراجحي الإسلامي للإستثمار في السعودية (2008-2015)

الفترة	السنوات	حقوق الملكية (مليون ريال سعودي)	معدل الزيادة / مقارنة بالسنة الماضية $V(N)/V(N-1)$	معدل النمو لكل فترة %
المالية 2008 في ظل الأزمة	2008	27031,799	/	06.68%
	2009	28740,884	1,0632	
	2010	30317,789	1,0548	
	2011	32821,057	1,0825	
المالية 2008 بعد الأزمة	2012	36468,737	1,1111	08.54%
	2013	38404,593	1,0530	
	2014	41896,194	1,0909	
	2015	46639,054	1,1132	
إجمالي معدل النمو Islamic Banks %				08.10%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات التقارير السنوية للبنك الراجحي في السعودية (2008-2015)

تبين بيانات هذا الجدول أن مؤشر حقوق الملكية للبنك الراجحي للإستثمار قد عرف تطور كبير وملحوظ طوال مدة الدراسة إذ شهد معدل النمو للبنك الراجحي في ظل وبعد الأزمة المالية ما يعادل 07%، كما بلغت قيم الحقوق الملكية أرقاما متقاربة بأقصى معدل مقدر بـ 1.14 اي في سنة 2008 نحو (27031 مليون ريال سعودي) وادناه بـ 1.05 اي في السنة المالية 2010 نحو (30317 مليون ريال سعودي)، كما إزداد معدل النمو بالتحديد طيلة المدة (2012-2015) بـ 08.54% وهذا راجع الى:

- إقبال الشديد على المنتجات البنكية والاستثمارية المتفقة مع أحكام الشريعة الإسلامية .
 - جذب أعداد إضافية من العملاء الجدد مما زاد نسبة الحسابات بأكثر من 30% .
 - تحسين نوعية الخدمات المقدمة لعملاء .
- ليصل بذلك إجمالي معدل نمو حقوق الملكية للبنك الراجحي للإستثمار في السعودية طيلة مدة الدراسة (2008-2015) 08.10%

4- تأثير الأزمة المالية العالمية على ودائع العملاء: يمكن إبراز التطور الحاصل في هذا البند وفق الجدول التالي:

تتمثل ودائع العملاء حسب نوعها الى: ⁽⁹⁾ - ودائع عملاء جارية - استثمارات عملاء لأجل - حسابات عملاء أخرى (رصيد تأمينات الاعتمادات وخطابات الضمان والشيكات المقبولة والحوالات).

جدول رقم (4): تطور معدلات النمو في ودائع العملاء للبنك الراجحي الإسلامي للإستثمار (2008-2015)

الفترة	السنوات	ودائع العملاء (مليون ريال سعودي)	معدل الزيادة / النقصان مقارنة بالسنة الماضية V(N)/V(N-1)	معدل النمو لكل فترة %
المالية 2008 في ظل الأزمة	2008	116611,043	/	14.14%
	2009	122861,840	1,0536	
	2010	143064,037	1,1644	
	2011	173429,465	1,2122	
المالية 2008 بعد الأزمة	2012	221394,638	1,2765	5%
	2013	231589,113	1,0460	
	2014	256077,047	1,1057	
	2015	256227,769	1,0005	
إجمالي معدل النمو Islamic Banks%			11.90%	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات التقارير السنوية للبنك الراجحي في السعودية (2008-2015)

يوضح الجدول أعلاه ارتفاع في قيمة ودائع العملاء للبنك الراجحي للإستثمار طيلة مدة الدراسة (2008-2015)، ولكنه خلال الفترة الأخيرة بعد الأزمة عرف انخفاض في معدل النمو ليبلغ ما نسبته 05% ليبلغ أقصى مقدار له سنة 2015 نحو (256227 مليون ريال سعودي) وأدناه نحو (221394 مليون ريال سعودي) سنة 2012 وهذا راجع الى:

- تخوف بعض العملاء في وضع وديعتهم لدى البنك نتيجة التأثيرات السلبية التي أحدثتها الأزمة المالية العالمية 2008 على إقتصاديات الدولية والمحلية؛
- ضعف ثقة مواطني في البنوك وميلهم الى الاحتفاظ بأموالهم في خزائهم الخاصة على إيداعها في البنوك وخاصة بعد الأزمة المالية العالمية وما أحدثته من إفلاس للعديد من البنوك التقليدية؛
- تراجع إيرادات المملكة بالإضافة الى الظروف المحيطة بالمملكة العربية السعودية خاصة في مجال الحروب الإقليمية.

أما الفترة الاولى حقق البنك الراجحي معدل نمو 14.14% وهذا نتيجة التوجهات زيادة التوجه نحو الاستثمار بالإضافة الى الايجابيات التي وردت سابقا الى: (10)

- استخدام التكنولوجيا الحديثة وأنظمة الإدارة المتطورة دوراً مهماً في تلبية احتياجات العدد المتزايد من عملاء التميز والخاصة على توثيق العلاقة معهم؛

- استمرارية توسيع شبكة فروع البنوك، بحيث قام البنك الراجحي خلال السنة المالية 2011 بافتتاح 8 فروع جديدة وتجديد 21 فرعاً من الفروع القائمة؛ ليصل بذلك إجمالي معدل نمو ودائع العملاء طيلة مدة الدراسة (2008-2015) للبنك الراجحي 11.90%

5- تأثير الأزمة المالية العالمية على النقد في الصندوق وفي البنوك الأخرى يمكن إبراز التطور الحاصل في هذا البند وفق الجدول التالي :

جدول رقم (5) تطور معدلات النمو في بند النقد في الصندوق وفي البنوك الأخرى (2008-2015)

الفترة	السنوات	النقد في الصندوق وفي البنوك الاخري(مليون ريال سعودي)	معدل الزيادة /النقصان مقارنة بالسنة الماضية V(N)/V(N-1)	معدل النمو لكل فترة %
المالية 2008 في ظل الازمة	2008	14139,794	/	%35.29
	2009	25747,780	1,8209	
	2010	30592,735	1,1881	
	2011	35019,254	1,1446	
المالية 2008 بعد الازمة	2012	47361,311	1,3524	%04.44
	2013	45432,776	0,9592	
	2014	50101,585	1,1027	
	2015	53964,772	1,0771	
		إجمالي معدل النمو Islamic Banks %		%21.08

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات التقارير السنوية للبنك الراجحي في السعودية (2008-2015)

من خلال الجدول نلاحظ أن مؤشر النقد في الصندوق وفي البنوك الأخرى عرف انتعاشاً في ظل الأزمة المالية إذ بلغ معدل النمو خلال الفترة بـ 35.29% وهذا راجع إلى الاضطرابات خلال أزمة سوق الائتمان العالمي الذي كان تحدياً كبيراً لإدارة السيولة إلا أن الخزينة لم تتأثر إذ أنها وضعت نفسها في موضع جيد لإدارة وتجنب مخاطر الاستثمار خلال تلك الفترة. ليصل أقصى قيمة له في سنة 2011 نحو (35019 مليون ريال سعودي) ، وارتفاع في سنة 2009 ليصل إلى (25747 مليون ريال سعودي) بمعدل متزايد مقارنة بسنة 2008 والمقدر بـ (1.82) نحو (14193 مليون ريال سعودي) .

كما شهدت الفترة لما بعد الأزمة المالية انخفاض في معدل النمو والتي قدرت بـ 4.44% بحيث شهدت هذه المرحلة انخفاض في قيمة أسعار النفط بالإضافة إلى الأحداث الدولية والاقتصادية خلال هذه السنوات و

إضطراب الاسواق المالية واسواق صرف العملات والاسواق النفطية كل هذا كان له إنعكاسات على المؤشرات المالية المدروسة .

وعليه بلغ إجمالي معدل نمو النقد في الصندوق وفي البنوك الاخرى طيلة مدة الدراسة (2008-2015) للبنك الراجحي بـ: 21.08%

6- تأثير الأزمة المالية العالمية على إجمالي الموجودات (الأصول) يمكن ابراز التطور الحاصل في هذا البند وفق الجدول التالي :

جدول رقم (6) تطور معدلات النمو في إجمالي الموجودات للبنك الراجحي الإسلامي للاستثمار (2008-2015)

الفترة	السنوات	إجمالي الموجودات (مليون ريال سعودي)	معدل الزيادة / النقصان مقارنة بالسنة الماضية V(N)/V(N-1)	معدل النمو لكل فترة %
المالية 2008 في ظل الازمة	2008	164929,801	/	10.21%
	2009	170729,729	1,0351	
	2010	184840,910	1,0826	
	2011	220813,412	1,1946	
المالية 2008 بعد الازمة	2012	267382,562	1,2108	05.68%
	2013	279870,685	1,0467	
	2014	307711,555	1,0994	
	2015	315619,648	1,0257	
إجمالي معدل النمو Islamic Banks%			09.71%	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات التقارير السنوية للبنك الراجحي في السعودية (2008-2015)

من خلال بيانات الجدول أعلاه لبند إجمالي الموجودات للبنك الراجحي نجد انه خلال الفترتين في ظل وبعد الازمة المالية عرفت تطورا لأبأس به وهذا ما شهدته معدلات التقارب المتفاوتة بين سنة وسنة أخرى والتي كانت أكثر من الواحد ، أما في ظل الأزمة المالية 2008 عرف إنخفاض في معدل النمو نحو 10.21% وهذا راجع الى الأسباب التي ذكرت سابقا . كما شهدت الفترة بعد الأزمة المالية 2008 إنخفاض في معدل النمو للبنك الراجحي إذ بلغ 05.68% لكن على العموم النشاط البنك الراجحي للاستثمار طيلة مدة الدراسة (2008-2015) بلغ معدل النمو الإجمالي في إجمالي الموجودات بـ: 09.71%.

7- تأثير الأزمة المالية العالمية على إجمالي الإيرادات (دخل العمليات)

يحسب هذا البند بالعلاقة التالية : إجمالي الإيرادات = قطاع الأفراد + قطاع الشركات + قطاع الخزينة + قطاع خدمات الاستثمار والوساطة من خلال هذه العلاقة يمكن ابراز التطور الحاصل في هذا البند وفق الجدول التالي :

جدول رقم (7): تطور معدلات النمو في إجمالي الإيرادات للبنك الراجحي الإسلامي للاستثمار (2015-2008)

الفترة	السنوات	إجمالي الإيرادات (مليون ريال سعودي)	معدل الزيادة /النقصان مقارنة بالسنة الماضية V(N)/V(N-1)	معدل النمو لكل فترة %
المالية 2008 في ظل الأزمة	2008	10575,267	/	05.73%
	2009	11505,292	1,0879	
	2010	11661,132	1,0135	
	2011	12502,119	1,0721	
المالية 2008 بعد الأزمة	2012	13983,017	1,1184	(0.56%)
	2013	14114,692	1,0094	
	2014	13666,974	0,9682	
	2015	13745,775	1,0057	
إجمالي معدل النمو Islamic Banks%			03.81%	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات التقارير السنوية للبنك الراجحي في السعودية (2008-2015)

لقد شهد بند إجمالي الإيرادات للبنك الراجحي للاستثمار طيلة مدة الدراسة إنخفاض في معدل النمو خلال الفترات الاولى والثانية إذ بلغت على التوالي : 05.73% ، (0.56%) وهذا راجع الى الاسباب التي ذكرت سابقا بالإضافة الى:

- الانخفاض في إجمالي الموجودات طيلة الفترات الثلاث ؛
- التذبذب في معدلات النمو في بند النقد في الصندوق وفي البنوك الاخرى؛
- الانخفاض في إجمالي التمويل والإستثمار .

كما يوضح الجدول الاختلالات في السنة المالية 2014 بقيمة (13666 مليون ريال سعودي) وهذا راجع الى إنخفاض في قيمة اسعار النفط بالإضافة الى الأحداث الدولية والاقليمية خلال هذه السنوات و اضطراب الاسواق المالية واسواق صرف العملات والاسواق النفطية ، ليصل بذلك معدل النمو الاجمالي لإجمالي الإيرادات في للبنك الراجحي للاستثمار في السعودية الى 03.81%

وخلاصة القول بعد دراسة هذه البيانات المالية للبنك الراجحي للإستثمار في السعودية أنه عرف نجاحا ملحوظا إيجابيا في جميع مؤشراتته المالية طيلة مدة الدراسة (2015-2008) ، وعليه يمكن تلخيص ما سبق ذكره في الجدول التالي :

جدول رقم (08) : خلاصة تطور معدلات النمو للبنك الراجحي للإستثمار في السعودية (2015-2008)

البنك المعدل	الإستثمار إجمالي	صافي الأرباح	حقوق المساهمين	ودائع البنوك الأخرى	الصندوق ولدى النقد في	الموجودات إجمالي	الإيرادات إجمالي	إجمالي النمو	متوسط
إجمالي معدل نمو	%05.64	%01.27	%08.10	%11.90	%21.08	%09.71	%03.81	%08.78	

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج دراسة البنود السابقة .

ملاحظة : يتم حساب معدل النمو بالعلاقة التالية : ⁽¹¹⁾

$$r = \left[\frac{y_t}{y_0} \right]^{\left(\frac{1}{n-1} \right)} - 1 \times 100$$

حيث : r : تمثل معدل النمو ؛ n : عدد السنوات ؛ y_t : قيمة المؤشر في السنة الأخيرة ؛ y₀ : قيمة المؤشر في السنة الأولى.

لنستخلص في نهاية المطاف بعض المؤشرات المالية المشار إليها أعلاه وفق الجدول التالي :

جدول رقم (09) : خلاصة تطور مؤشرات الاداء المالي للبنك الراجحي للإستثمار في السعودية (2015-2008)

الفترة	السنوات	مؤشرات ملاءة رأس المال		مؤشر السيولة	مؤشرات الربحية		مؤشرات توظيف الاموال	
		X1	X2		X3	X4	X5	X6
المالية 2008 في ظل الازمة	2008	0,1639	0,2318	0,0658	0,0559	0,2413	1,0025	0,0734
	2009	0,1683	0,2339	0,0648	0,0550	0,2354	0,9188	0,0826
	2010	0,164	0,2119	0,1361	0,0473	0,2233	0,8591	0,0783
	2011	0,1486	0,1892	0,1177	0,0425	0,2248	0,8688	0,0698
المالية 2008 بعد الازمة	2012	0,1364	0,1647	0,1412	0,0356	0,2162	0,824	0,0658
	2013	0,1372	0,1658	0,1294	0,0321	0,1936	0,8385	0,0623
	2014	0,1362	0,1636	0,1312	0,0267	0,1631	0,6911	0,0664
	2015	0,1478	0,182	0,1056	0,0278	0,1528	0,6986	0,0650

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية من سنة 2015-2008.

حيث :

X_1 : تمثل نسبة حق الملكية على إجمالي الموجودات؛

X_2 : تمثل نسبة حق الملكية على إجمالي الودائع ؛

X_3 : تمثل نسبة الاحتياطي القانوني = مجموع الارصدة لدى البنك المركزي على إجمالي الودائع؛

X_4 : تمثل معدل العائد على الودائع = صافي الأرباح (بعد خصم الضريبة) على إجمالي الودائع؛

X_5 : تمثل معدل العائد على حق الملكية = صافي الأرباح (بعد خصم الضريبة) على حق الملكية؛

X_6 : تمثل معدل توظيف الموارد = إجمالي الاستثمارات على (إجمالي الودائع + حق الملكية)؛

X_7 : تمثل نسبة إجمالي الإيرادات على إجمالي الاستثمارات.

المدخل الثاني: قياس الإستقرار المالي للبنك الراجحي للإستثمار في المملكة العربية السعودية.

يمكن تلخيص هذا المدخل الى تقديم نموذج لقياس الاستقرار المالي للبنك الاسلامي محل الدراسة خلال الفترة (2015-2008) من خلال مؤشر الاستقرار والسلامة المالية الخاص بأصحاب رأس المال (حقوق الملكية) في البنك الإسلامي الراجحي للإستثمار في السعودية والتي تحسب وفق العلاقة التالية: ⁽¹²⁾

$$ISLB(Z)_{SharH,Invest} = \frac{(R_{SharH,Invest} / A_{SharH,Invest}) \times 100 + E / A_{SharH,Invest} + \mu_{Annual} / R_{SharH,Invest}}{\sigma((R_{SharH,Invest} / A_{SharH,Invest}) \times 100)}$$

مجلة البحوث القانونية والاقتصادية

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	
صافي الأرباح	A	6 524	6 767	6 770	7 378	7 884	7 437	6 836	7 130
موجودات تمويلية واستثمارية إسلامية	B	144 004	112 148	120 065	140 313	171 941	186 813	205 940	210 218
حقوق الملكية	C	27 031	28 740	30 317	32 821	36 468	38 404	41 896	46 639
ودائع العملاء	D	116 611	120 533	143 064	173 429	221 394	231 589	256 077	256 227
المجموع	E=C+D	143 642	149 273	173 381	206 250	257 862	269 993	297 973	302 866
نسبة التمويل من أموال أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة	F=D/E	0,81182	0,80747	0,82514	0,84087	0,85858	0,85776	0,85940	0,84601
حجم الأصول الممولة من قبل أصحاب حسابات الاستثمار المشاركة في الأرباح APSIA	G=B*F	116 905	90 556	99 071	117 985	147 624	160 241	176 984	177 846
حجم الأصول الممولة من قبل أصحاب حقوق الملكية ASharHInvest	H=B-G	27 099	21 592	20 994	22 328	24 317	26 572	28 956	32 372
معدل النمو السنوي في حقوق الملكية	$I = (a_1 - a_0) / a_0$	0,0116	0,0372	0,0004	0,0898	0,0686	-0,0567	-0,0808	0,0430
							μ_{Annual}/E		
(RSharHInvest / ASharHInvest)	J=A/H	0,2407	0,3134	0,3225	0,3304	0,3242	0,2799	0,2361	0,2203

مجلة البحوث القانونية والاقتصادية

الأداء والإستقرار المالي للبنوك الإسلامية في ظل وبعد الأزمة المالية العالمية 2008
(البنك الراجحي للإستثمار السعودي كنموذج 2015-2008)

1,4407	1,4469	1,4453	1,4997	1,4699	1,4441	1,3310	0,9975	K=C/H	نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول الممولة من أصحاب حقوق الملكية E/A SharH,Invest
0,283	متوسط مردودية الأصول (SharHInvest / ASharHInvest)							μ (ROA)	
0,045	$\sigma(RSharHInvest / ASharHInvest) \times 100$							σ (ROA)	
38,0629	قيمة مؤشر الاستقرار والسلامة المالية لأصحاب حقوق الملكية ISLB(Z)SharHInvest							Z- SCORE	
3,639	Ln (Z-SCORE)								

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على برنامج Excel 2010 وبالإعتماد على التقارير السنوية (2015-2008)

ويتم تصنيف درجة السلامة والاستقرار المالي للبنك لثلاث مستويات كما يلي: (13)

- 1- جيدة إذا كانت قيمة المؤشر للمصرف أكبر من قيمة مؤشر الصناعة البنكية ككل.
- 2- مقبولة إذا كانت قيمة المؤشر للمصرف تساوي قيمة مؤشر الصناعة البنكية ككل.
- 3- دون المستوى إذا كانت قيمة المؤشر للمصرف أصغر من قيمة مؤشر الصناعة البنكية ككل.

قيمة المؤشر الفعلية	الحالة	متوسط الصناعة = X	تصنيف الأداء
3.639	أصغر	0,82	ضعيف / دون المستوى
3.639	تساوي	0,82	متوسط / مقبول
3.639	أكبر	0,82	جيد

الخاتمة :

يستمد النظام البنكي الإسلامي الراجحي للتمويل والإستثمار في المملكة العربية السعودية إستقراره في تحقيق التوازن بين الإيداع والإستثمار عن طريق تحقيق الأهداف المتمثلة أساساً في الربحية مع توشي الحذر في الإستثمار لتحقيق الأمان للمودعين دون أن تتعرض وحداته لنقص في السيولة على إعتبار أن المؤشرات المدروسة حققت معدلات نمو متفاوتة موجبة طيلة فترة الدراسة ، كما أوضحت الدراسة مايلي :

- لقد بدا واضحاً أن المميزات التي تتمتع بها الصيرفة الإسلامية شكلت حاجزاً عمل على حمايتها من الانعكاسات السلبية المباشرة للأزمة المالية العالمية. وتكمن الأسباب الحقيقية وراء نجاح هذه البنوك في تحجيم الخسائر في ظل الأزمة المالية الدولية تلافي كل صور توليد النقد من دون معاملات حقيقية والاعتماد على مبدأ التجارة، وعلى نظام المشاركة في التمويل والاستثمار والبيع والشراء وتقاسم المخاطر؛
- أن هناك معدلات نمو مرتفعة في الاستثمارات، مما يعني أن البنك الإسلامي (محل الدراسة) يوظف أمواله في قنوات استثمارية فعالة تعود بالربح عليه والمودعين معاً، وهذا يعكس الدور المتنامي للمصرف في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

- تنامي إجمالي الموجودات بمعدلات موجبة خلال الفترة المدروسة، وهذا ما يشير إلى أن البنك الإسلامي (محل الدراسة) قادر على توليد تدفقات نقدية مستقبلية ، وأنه يتمتع بكفاءة عالية في الأداء المالي.

- تطور حقوق الملكية أيضاً بشكل معتبر خلال الفترة المدروسة، الأمر الذي يعكس قدرة البنك المتنامية على تمويل جانب كبير من استثماراته من أمواله الخاصة، أي أن البنك الإسلامي (محل الدراسة) يتمتع بملاءة مالية عالية ويقلل من احتمال تعرضه للمخاطر الائتمانية.

المقترحات :

- في ضوء هذه الدراسة العملية والنتائج المحصل عليها يوصي الباحثين بالآتي:
- أن تتبنى البنوك الإسلامية السياسات التي من شأنها الحفاظ على الوضع المالي للبنك قائما بكل ما يطمح إليه العملاء من الخدمة في ظل نظام إسلامي متطور ؛
 - تنظيم الصناعة البنكية والاشراف عليها، وضمان سلامة نظام التمويل ، وتحسين سياسة الرقابة البنكية ؛
 - العمل على رفع كفاءة وتنمية مهارات العاملين بالبنوك على تطبيق وسائل الاستثمار الإسلامية على اعتبار العنصر البشري غير الملهم بأمور الصيرفة الإسلامية من أهم المعوقات التي تعيق تطور البنك الإسلامي ؛
 - إصدار معايير علمية ملائمة لتقويم الأداء المالي للبنوك الإسلامية ؛
 - التركيز على الأساليب الحديثة في مجال التخطيط المالي، للموازنة بين الودائع وتوظيفات وأجالها؛
 - تنويع الموائمة بين مبدأ السيولة في البنك وبين ربحية عمليات التمويل والاستثمار بما يحقق ربحا جيدا لمودعين والمساهمين دون تعريض الاستثمارات للخطورة وعدم التحصيل.
 - لا بد على البنكية الإسلامية أن تعمل على ابتكار منتجات و أدوات مالية إسلامية تجسد خصوصية الاقتصاد الإسلامي وتتفاعل مع المستجدات البنكية والمالية في إطار الضوابط الشرعية والاحتياجات الفعلية للاقتصاد الحقيقي حتى تحقق التوافق بين المصادقية الشرعية والفائدة الاقتصادية؛
 - التواصل والتنسيق الدائم بين القائمين على وضع سياسات السيولة وبين الجهات الأخرى التي تتوفر لديها معلومات تؤثر على وضع السيولة كمدراء التمويل والاستثمار.
 - وضع معايير محكمة للمنتجات البنكية الإسلامية، والتوسع في إنشاء المؤسسات المالية الإسلامية محليا وعالميا لأن الصيرفة الإسلامية لا تزال تمثل نسبة ضئيلة من إجمالي الصيرفة المالية العالمية.

الهوامش والإحالات:

- (1) - عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، "العولة المالية وإمكانات التحكم - عدوى الأزمات المالية"، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2005، ص: 32.
- (2) - قروض "sub-prime"، هي نوع من القروض تمنح للأسر الأمريكية التي ليس لها مأوى بهدف شراء مسكن، ودون الأخذ بعين الاعتبار لحجم دخلها أو قدرتها على سداد القرض. وتقدر مدة هذه القروض ب30 سنة، ففي السنتين أو الثلاث الأولى تكون معدلات الفائدة ضعيفة وبعدها تبدأ في الارتفاع، ونتيجة لذلك ترتفع الأعباء الشهرية للقرض الشهرية بحوالي 25% إلى 40% عن مستواها الابتدائي.
- (3) - عبد الله شحاتة، "الأزمة المالية المفهوم والأسباب"، متاح على الموقع التالي: <http://www.slideshare.net/guest4464e0/ss-3310041> ، تاريخ الاطلاع: (2017/06/12)، مصر: 2008، ص: 7.
- (4) - تقرير لجنة الصناعة والطاقة بمجلس الشعب المصري (نوفمبر 2008)، "الصناعة والطاقة في مصر بين تداعيات الأزمة المالية العالمية وطموحات التنمية".
- (5) - كمال الدين الدهراوي، "تحليل القوائم المالية لأغراض الإستثمار"، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، ط 1، 2006، ص 214-215

* - حقوق الملكية: تشمل رأس المال المدفوع والأرباح المحتجزة والاحتياطي القانوني والاحتياطيات الأخرى بحث يقيس هذا المؤشر معدل العائد الذي تحقق لأصحاب الاسهم في البنك ، وهم من اهم المؤشرات التي تقيس كفاءة استخدام الاموال ، والبنك مطالب بالعمل على زيادته لتحقيق عائد يتناسب مع الاخطار التي يتحملها المساهمين

(Santomero.A , “ financial innovation and bank risk taking ” , journal of economic behavior and organization , vol3 ,1998,p32 .)⁶

* - السيولة النقدية: هي النقدية الجاهزة تحت تصرف المصرف، وتشمل:- النقدية بالعملة الوطنية والأجنبية الموجودة عند المصرف. - الودائع لدى المصارف الأخرى ولدى المصرف المركزي. - الشيكات تحت التحصيل.

السيولة شبه النقدية: هي الأصول التي يمكن تصفيتها أو بيعها أو رهنها ومنها الأسهم بأنواعها والصكوك بأنواعها، وتتصف هذه الأدوات بقصر آجال استحقاقها وإمكانية التصرف السريع فيها سواء بالبيع أو الرهن.

(7) - محمد عبدالحليم عمر ، " معايير تقويم أداء البنوك الإسلامية " ، مجلة كلية العلوم الإسلامية -الصراط- ، جامعة الجزائر ، السنة السادسة، العدد 11 ، 2005 ، ص 156

* - معدل توظيف الودائع: يقيس هذا المعدل مدى كفاءة البنك في توظيف الودائع في إستثمارات مدرة للعوائد، وتعود أهميته الى ان الودائع يدفع عنها فوائد ، ويجب استغلالها بشكل كبير للحصول على فرق كبير من الأرباح .

(8) - حيدر يونس الموسوي ، " المصارف الإسلامية أداءها المالي واثرها في سوق الأوراق المالية ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، الاردن ، ط 1 ، 2011 ، ص 62

(9) - البنك الراجحي للإستثمار في السعودية: " التقرير السنوي لسنة 2012 " ، ص 28.

(10) - البنك الراجحي للإستثمار في السعودية: " التقرير السنوي لسنة 2011 " ، ص 20.

(11) - حيدر يونس الموسوي ، " مرجع سبق ذكره، ص 145

(12) - محمد عبد الحميد عبدالحى، " إستخدام تقنيات الهندسة في إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية " ، أطروحة دكتوراه في العلوم المالية والمصرفية ، (منشورة) ، كلية الاقتصاد، قسم العلوم المالية والمصرفية ، جامعة حلب -سوريا - ، 1435/2014 هـ ، ص 124

(13) - محمد عبد الحميد عبدالحى، " مرجع سبق ذكره " ، ص 181 .

قائمة المراجع المعتمدة :

(1) - حسن محمود صوان: " أساسيات العمل البنكي الإسلامي -دراسة مصرفية تحليلية مع ملحق بالفتاوى الشرعية" ، دار وائل للنشر، عمان، ط1، 2001.

(2) - حسن سالم العماري: البنوك الإسلامية ودورها في تعزيز القطاع البنكي، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر مستجدات العمل البنكي في سورية في ضوء التجارب العربية والعالمية، مجموعة دله البركة، دمشق، 2-3 تموز 2005،

(3) - حسن حسين شحاتة ، "البنوك الإسلامية بين الفكر والتطبيق " ، دار النصر ، القاهرة ، الطبعة الاولى 2006.

(4) - حيدر يونس الموسوي ، "البنوك الإسلامية أداءها المالي واثرها في سوق الأوراق المالية ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، الاردن ، ط 1 ، 2011 .

(5) - كمال الدين الدهراوي ، "تحليل القوائم المالية لأغراض الإستثمار " ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية، مصر ، ط 1 ، 2006.

- (6) - محمد عبدالحليم عمر ، " معايير تقويم أداء البنوك الإسلامية " ، مجلة كلية العلوم الإسلامية – الصراط- ، جامعة الجزائر ، السنة السادسة ، العدد 11 ، 2005 .
- (7) - محمد عبد الحميد عبدالحفي ، " إستخدام تقنيات الهندسة في إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية " ، أطروحة دكتوراه في العلوم المالية والبنكية ، (منشورة) ، كلية الاقتصاد ، قسم العلوم المالية والبنكية ، جامعة حلب – سوريا - ، 1435/2014هـ
- (8) - عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي ، "العولمة الماليّة وإمكانات التحكم – عدوى الأزمات المالية"، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2005.
- (9) - عبد الله شحاتة، "الأزمة الماليّة المفهوم والأسباب"، متاح على الموقع التالي : <http://www.slideshare.net/guest4464e0/ss-3310041> ، تاريخ الاطلاع: (2017/06/12)، مصر: 2008
- (10) -تقرير لجنة الصناعة والطاقة بمجلس الشعب المصري (نوفمبر 2008)، "الصناعة والطاقة في مصر بين تداعيات الأزمة المالية العالمية وطموحات التنمية".
- (11) -التقارير السنوية للبنك الإسلامي الراجحي للإستثمار في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2008-2015)
- (12) - الموقع الالكتروني للبنك محل الدراسة :
- <http://www.alrajhibank.com.sa/ar/about-us/pages/default.aspx>
- (13) -Eccles, Robert G., "Performance Measurement Manifesto", Hurra Business review, Vol.69, No.1
- (14) - Santomero.A , “ financial innovation and bank risk taking” , journal of economic behavior and organization , vol3 ,1998.